Newsletter 03 April 2023

Global Forum on Food Security & Nutrition – FSN

January – March 2023

Use & application of CFS

Recommendations on social protection for food security & nutrition

18 April 2023

الحماية الاجتماعية بالسودان والامن الغذائى:

يبرز ترابط وثيق بين الفقر وحقوق الإنسان ومنها الحق في الغذاء والضمان الاجتماعي. والحق في الغذاء الكافي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ومع ذلك مئات الملايين من الأشخاص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والفقر وتفاقم عدم المساواة من الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي. كما يقوض الفقر الحقوق في الغذاء الكافي، وفي السكن، والصحة، والمياه المأمونة والتعليم وغيرها من الحقوق الأخرى أو يقضي عليها تمامًا.

بإمكان الحماية الاجتماعية أن تؤدّي دورًا أساسيًا في الإعمال المطردة للحق في الغذاء الكافى للجميع. فبرامج الحماية الاجتماعية تساهم في القضاء على الفقر والجوع من خلال تحويل الموارد إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وتمكينهم من توليد الدخل، وحماية أصولهم ومراكمة رأس المال البشري.

قبل تفشّي كوفيد-19، عمّت اضطرابات كبرى فى جميع أنحاء العالم، بسبب عدم المساواة وعدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وغالبًا ما لم يلحظ العمل في مجال التنمية والاقتصاد، اعتبارات حقوق الإنسان. وكشف كوفيد-19 عن هشاشة معظم الاقتصادات، حيث تسبّبت الجائحة بسقوط ملايين الأشخاص في براثن الفقر.

تقدّم مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان المشورة إلى الدول بشأن القوانين والسياسات العامة وخطط العمل من أجل تعزيز التمتع بالحق في الغذاء والحماية الاجتماعية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة لدمج النهج القائم على حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر، والضمان الاجتماعي وبرامج الغذاء. وتدعم مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالفقر المدقع وحقوق الإنسان والحق في الغذاء. وتتصدى للفقر والتحديات التي تقوّض الحق في الغذاء والضمان الاجتماعي بالنسبة إلى فئات معينة مثل النساء والشعوب الأصلية وصغار الفلاحين.

الحدّ من الفقر والحقّ في الغذاء والحقّ في الضمان الاجتماعي:

يقدم برنامج الأغذية العالمي سنوياً مساعدات غذائية وتغذوية أساسية لما يقرب من 80 مليون شخص، ولكن يظل 815 مليون شخص حول العالم لا يمتلكون ما يكفيهم من الطعام. إذا أراد البرنامج مساعدة الحكومات على خفض عدد الجياع في العالم إلى الصفر بحلول عام 2030، فإنه يحتاج إلى العمل مع الأنظمة الوطنية ومن خلالها، كما هو الحال في أنظمة الحماية الاجتماعية.

تعد شبكات الأمان من المكونات الأساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية. إنها تتألف من عمليات نقل مُتَوَقَّعة ومضمونة للأغذية أو النقد أو القسائم أو السلع إلى الفئات الضعيفة. وتمتلك كل دولة في العالم شبكة أمان واحدة على الأقل.

في عام 2019، واجه السودان أزمة اقتصادية متفاقمة تضمنت ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الأغذية والأدوية والسلع الأخرى. وبعد أشهر من الاحتجاجات المدنية، تم تشكيل حكومة انتقالية في سبتمبر 2019. وسعت الحكومة الانتقالية فى ذبك الوقت نحو عقد اجتماعي جديد مع الشعب، وإعطاء الأولوية للسلام والإصلاح الاقتصادي، لتمهيد الطريق أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني في القضاء على الجوع وتحسين التغذية.

ومع ذلك، فإن الأعداد الكبيرة من النازحين، ومن بينهم اللاجئون من البلدان المجاورة، والوضع الاقتصادي المتقلب، وتزايد تقلب المناخ، والتدهور البيئي، وتفشي الأمراض، وسوء التغذية، وعدم المساواة بين الجنسين، وخطر الانتكاس مرة أخرى إلى نزاع محتمل، كلها عوامل تمثل تحديات كبيرة متعلقة بالجوع. وفقًا لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2020، يحتاج 9.3 مليون شخص إلى الدعم الإنساني في عام 2020، بما في ذلك 6.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويستمر ارتفاع التضخم في الحد من القوة الشرائية للأسر، وعدم تمكن السكان من تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتستهلك سلة الغذاء المحلية المتوسطة 75% على الأقل من دخل الأسرة. لا يزال السودان يواجه باستمرار مستويات عالية من سوء التغذية الحاد والتقزم، مما يشكل مشكلة كبيرة على الصحة العامة. ويبلغ المعدل الوطني لانتشار سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء العالم - أي الضعف الشديد بالنسبة للطول نسبة 14.1 بالمائة. ويعاني حوالي 2.7 مليون طفل من الهزال سنويًا، ويعاني ما يقرب من 522 ألف طفل من سوء التغذية الحاد. على الرغم من أن التقزم - القصر الشديد بالنسبة للعمر قد تحسن قليلاً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجم المشكلة لا يزال يدعو للقلق. ويعاني طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال سودانيين من نقص التغذية بما يؤثر على التطور الكامل لقدراتهم الإدراكية والجسمانية.

يعيش ثلثا السكان في المناطق الريفية، ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة. ومع ذلك، فإن هذا القطاع عرضة لصدمات المناخ، والإنتاجية منخفضة بسبب الممارسات الزراعية غير المناسبة وخسائر ما بعد الحصاد. واستجابة لهذه التحديات، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة والشركاء لتوفير المساعدات الغذائية والتغذوية المنقذة للحياة، بينما يدعم جهود الحكومة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

يمكن أن يزداد وضع الأمن الغذائي في السودان سوءًا بسبب التأثيرات الاقتصادية السلبية جراء جائحة كوفيد-19. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود للحيلولة دون معاناة الأسر، التي تعاني بالفعل من الاحتياج الشديد، من الفقر المدقع. وفي محاولة لحماية الفئات الأشد ضعفًا واحتياجًا من الجوع وانتشار جائحة كوفيد-19، يعمل البرنامج على تعديل استجابته في السودان، ويعمل في الوقت نفسه على ضمان السلامة في نقاط توزيع المواد الغذائية والمساعدات النقدية

مفهوم الضمان االجتماعي ومفهوم الحماية االجتماعية:

يُستخدم مفهوم الضمان االجتماعي ومفهوم الحماية االجتماعية كمترادفين في التقرير ويشملان كافة التدابير التي تقدم إعانات، حق إلانسان في الضمان الاجتماعي وتأمين الحماية خلال آليات اكتتابية أو غير اكتتابية أو مزيج منها، سواء نقدا ً في جملة أمور، منها نقص الدخل المرتبط بالعمل أو عدم كفاية الدخل الناتج عن المرض أو العجز أو الامومة أو إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد االسرة؛ عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية أو على

الحصول عليها بأسعار معقولة؛ عدم كفاية الدعم الاسري، وخاصة لألطفال والبالغين المعالين؛ الفقر العام والتهميش الاجتماعي. وتفتقر التشريعات والممارسات الوطنية إلى فهم متناسق للمفهومين. وفي بعض الاحيان، وليس على الدوام، يحدد الضمان االجتماعي أّن الحماية الاجتماعية أوسع نطاقاً في طبيعتها إذ تدمج خدمات وتدابير اجتماعية آليات التأمين الاجتماعي، في حين يُفهم أحياناً فقط إلى التدابير التي تستهدف أفراد المجتمع الاكثر فقرا الاشد استضعافاً وفي أحيان أخرى يُنظر إليها بمعنى أضيق.

منذ بداية عام 2022، نزح أكثر من 177000 شخص حديثًا في السودان بسبب النزاع بما في ذلك 126000 شخص نزحوا في دارفور. ويشمل ذلك ما يقدر بنحو 38000 شخص نزحوا من أجزاء من ولاية النيل الأزرق في يوليو 2022، تضرر أكثر من 258000 شخص من الأمطار الغزيرة والفيضانات في جميع أنحاء البلاد، استمرت أسعار الذرة الرفيعة والدخن المزروع محليًا في الارتفاع حيث وصلت إلى مستويات قياسية جديدة في أغسطس، واصل اللاجئون من جمهورية جنوب السودان وإثيوبيا التماس المآوي والحماية وغيرها من المساعدات في السودان، بينما تلقت خطة الاستجابة الإنسانية في السودان لعام 2022 تمويلًا بنسبة 31.5% وذلك حتى نهاية أغسطس .2022.

استمر الوضع الإنساني في السودان في التدهور خلال شهري يوليو وأغسطس 2022، حيث نزح ١٧٧،٣٥٠ شخصًا حديثًا بسبب النزاع بين يناير وأغسطس 2022، بما في ذلك 126000 نازح جديد في دارفور (يمثلون حوالي 71% من جميع النازحين حديثًا في عام 2022). حيث تعاني أجزاء من دارفور ولا سيما ولاية غرب دارفور من أزمة مزدوجة من النزاع المحلي والنزوح وعدم استتباب الأمن الغذائي. بشأن عدم استتباب الأمن الغذائي في السودان، فإن ولاية غرب دارفور بها واحدة من أعلى نسب الأشخاص الذين يعانون من عدم استتباب الأمن الغذائي الحاد في السودان، حيث تبلغ نسبتهم 42%. وتشير التقديرات إلى أن شخصًا من بين كل إثنين تقريبًا في ولاية غرب دارفور يعاني من أزمة أو مستويات أسوأ من عدم استتباب الأمن الغذائي (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي).

ويقدر آخر تحديث للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشأن الأمن الغذائي في السودان الصادر في يونيو أن 11.7 مليون شخص في البلاد يعانون من عدم استتباب الأمن الغذائي الحاد بين يونيو وسبتمبر 2022 والتي هي ذروة الموسم المجدب بالبلاد. ومع اقتراب موسم الأمطار من ذروته بين أغسطس وسبتمبر كان قد تأثر بالأمطار الغزيرة والفيضانات أكثر من 293000 شخص.

ووصل الشركاء في المجال الإنساني إلى 7.1 مليون شخص في جميع أنحاء السودان بشكل من أشكال المساعدات الإنسانية بين يناير ويونيو 2022. وهذا يمثل 65% من 10.9 مليون شخص مستهدفون بالمساعدات بموجب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، بينما لم يتحصل سوى حوالي 20% من الأموال المطلوبة لهم .

كما أثر النزوح الثانوي والجديد على الصحة العقلية والجسدية للأشخاص المتضررين، وأثر على الدعم النفسي الاجتماعي المتجاوز للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل فجوة رئيسية. وهناك عدد محدود من الجهات الفاعلة في مجال الحماية العامة في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في ولاية النيل الأزرق. كما تفتقر حوالي 80% من المجتمعات المحلية في السودان إلى خدمات متخصصة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الإدارة السريرية للاغتصاب، والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتفاقم هذه الفجوة في الخدمة بسبب النقص وارتفاع معدل دوران الموظفين المدربين والتحديات مع إحالة الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يعانون من تعطل وسائل النقل. كما

هناك تأخيرات كبيرة في الشراء الدولي للأدوية والمستلزمات الطبية ونقص مستمر في الأدوية في السوق المحلية، حيث لا يتجاوز توفرها هناك 31%.

أكثر من 38 ألف نازح بولاية النيل الأزرق
في شهري يوليو وأغسطس نزح حوالي 28000 شخص في أعقاب النزاع الذي اندلع في 14 يوليو 2022 في مدينة قنيص بمحلية الروصيرص بولاية النيل الأزرق. حيث نزح ما يقدر بنحو 18.541 نازحًا إلى مدينة الدمازين وإلى خارج محلية الدمازين. وبحسب ما ورد وصل 12.800 شخص إضافي إلى سنار المجاورة، و4.854 شخصا آخرين في النيل الأبيض، ونقل حوالي 1.220 نازحا إلى ولاية الجزيرة، وفقا لتقارير من السلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني في تلك المواقع. وتقدم المنظمات الإنسانية المساعدات للنازحين والمتضررين. كما تستمر تغطية الحماية والمراقبة في نقاط تجمع النازحين في ولاية النيل الأزرق. حيث وصل شركاء المجموعة الصحية إلى حوالي 125000 شخص من خلال الخدمات الصحية، بما في ذلك النازحين واللاجئين. وأرسل الشركاء الصحيون إمدادات صحية تكفي لتلبية احتياجات 30 ألف شخص لمدة ثلاثة أشهر. وقدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات غذائية لعدد 4.742 نازح يقيمون في المدارس العشر في مدينة الدمازين تكفي لمدة أسبوع. وبالإضافة إلى ذلك قدم برنامج الغذاء العالمي التغذية التكميلية الشاملة في حالات الطوارئ الكافية لمدة شهر واحد إلى 7.953 من الأمهات والأطفال دون سن الخامسة في محليتي الدمازين والروصيرص. وأفاد نطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي عن توزيع 4000 مجموعة كرامة صحية للنساء والفتيات، وتوزيع 1.500 فوطة صحية على النساء والفتيات، وجرى الوصول إلى 4000 امرأة وفتاة من خلال جلسة توعية حول قضايا وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي الأساسية المتاحة. وينفذ شركاء مجموعة التعليم العديد من التدخلات الإنسانية، بما في ذلك دعم 47 مدرسة بالمعدات وغيرها من المساعدات المطلوبة. وسيبدأ الشركاء في المجال الإنساني بناء 9 مدارس في النيل الأزرق في الأسبوع الأول من أكتوبر.

Abdelbasit Salman Yagoub Salman

0129049041 – 0918032024

abdelbasity@gmail.com